النهضة العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية

فى المملكة العربية السعودية فى الخمسين عاما الماضية

كانت محطة الشرق الأدنى للاذاعة العربية قد طلبت من الأستاذ احمد طه السنوسى أن يلقى بها محاضرة فى موضوع « النهضة العلمية والثقافية والاقتصادية والإجتماعية فى المملكة العربية السعودية فى الخمسين عاما الماضية » نظراً لاختصاصه بموضوعات الشرق العربى ، وقد لبى الأستاذ طلب الإذاعة ، فألقيت المحاضرة فيها منذ شهور ؛ والمحاضرة وإن كانت موجزة بالرغم من كبر الموضوع وسعته إلا أنها قد جاءت شاملة للنواحى التى تعرض لها الأستاذ المذكور ، ويسر « البعثة » أن تقدم إلى قرائها الكرام هذا الموضوع الطريف ، ليطلعوا على مدى تقدم البلاد الشقيقة فى مضمار العلم والثقافة والإجتماع .

« البعثة »

حضرات المستمعين الكرام :

... فى الخمسين عاما الماضية خطت المملكة السعودية خطوات جريئة فى سبيل النهضة العلمية والثقافية فضلا عن خطواتها الواسعة فى سبيل النهضة الإقتصادية والإجتماعية ، ويرجع الفضل فى كل هذه الخطوات إلى العاهل الكبير الملك عبد العزيز آل سعود ورجاله العاملين .

ولقد كان التعليم فى هذا البلد العربى فى الأعوام السالفة بطىء الخطوات ، ولكنه فى السنوات الأخيرة لاقى كثيراً من التشجيع من أولياء الأمور ، وكثيراً من الإقبال من أبناء الشعب ؛ فكثرت لذلك المدارس الثانوية والابتدائية وعم التعليم حتى وصل إلى أبناء البادية أيضاً ، ولقد قامت معاهد علمية ذات رسالات جليلة كمدرسة تحضير البعثات ومقرها فى مكة ولها فروع فى المدينة وجدة والطائف والأحساء ، وقد تخرج منها الكثير من البعثات التى ذهبت إلى مصر ولبنان وإلى أمريكا لإتمام الدراسة هناك ، وكالمعهد العلمى السعودى القائم فى مكة أيضا الذى يخرج المدرسين والعلماء والقضاة ، وكمدرسة دار التوحيد القائمة فى الطائف والتى أنشئت منذ عامين للدراسات الدينية : كالتفسير والحديث والتوحيد والفقه وما إلى ذلك ، بيد أن هذه المدارس بمثابة مدارس ثانوية تحضر البعثات وتخرج المدرسين والعلماء للمدارس والمساجد ... والملحوظ أن الاهتمام بالغ بالتعليم الدينى والدراسات الإسلامية ، والسبب فى ذلك أن المملكة السعودية هى البلد الوحيد الذى ما لبث يأخذ بأحكام الإسلام وقوانين الشريعة الإسلامية ويطبقها فى قضائه ومعاملاته ، وهذا يقتضى تهيئة نفر غير قليل من علماء هذه الشريعة ودارسى تلك الأحكام . . ولقد كان من نتائج هذا الإهتمام إنشاء كلية الشريعة الإسلامية وكلية اللغة العربية ، وتتجه نية الحركة التعليمية إلى جعل هاتين الكليتين مع كليتى الآداب والعلوم نواة لجامعة سعودية تشبهاً بجامعات الدول الراقية واحتذاء بجامعات مصر خاصة ، وقيام مثل هذه الجامعة معناه نضوج الثقافة السعودية والوصول بها إلى ذروة محترمة كغيرها من من الثقافات ، ومعناه أيضا عدم الاقتصار على الدراسات الدينية التى بذّ الإهتمام بها كل الدراسات فى السنوات الماضية فى المساجد والكتاتيب وما إليها .

وللنهضة الثقافية والعلمية فى مصر أثر كبير فى هذه النهضة فى مملكة آل سعود ، فالمناهج الدراسية فى هذه المملكة تتبع نسق نظام المناهج المصرية مع بعض تعديل يلائم البيئة والأحوال ، والمملكة السعودية فى ذلك شأنها كشأن الكويت والبحرين فى الناحية التعليمية ، كما أن

للأزهر الشريف يداً طولى فى المساهمة فى التعليم الدينى فى هذه المملكة التى نهضت فى حياتها العلمية وتطلب ذلك منها أن تضاعف ميزانية معارفها إلى سبعة ملايين ريال سعودى قابلة للزيادة لا للنقص

وبهذا نرى أن الحالة الثقافية فى المملكة السعودية لا بأس وهى تقترن دائما على ما أرى باتجاهين وتتسم بميزتين ، أولهما الدين ، وثقافته كانت واسعة الانتشار طيلة الخمسين عاما التى انقضت بواسطة المدارس، ولأن الشريعة الإسلامية مطبقة وسارية المفعول ، والميزة الثانية ميزة الحج ؛ فالبلاد السعودية تستقبل كل عام آلافا من مختلفى الأجناس يحجون إلى كعبتها ، وهذا يقضى الإختلاط والتعامل ، ومن هذا تلونت الثقافة السعودية بمتباين الألوان ، وتأثرت بكثير من التأثيرات والمعلومات الجغرافية والإقتصادية والنفسية والخلقية والأدبية وغيرها التى أتت مع هذه الألوف المؤلفة وتلك الأجناس المتباينة ، وهذه الميزة الثانية ميزة قديمة اصطبغت بها الحالة الثقافية فى بلاد آل سعود فى السنين الخمسين السالفة وما انقضى قبلها من سنين .

ولم تكن الثقافة الصناعية قد لاقت صدراً رحباً طوال هذه الأعوام السالفة ، إلا ما كان منها شائعاً تبعا لظروف الحج وأسواقه ، ولكن تتجه البلاد السعودية اليوم إتجاه الثقافة الصناعية الحديثة كانشاء مدارس صناعية تدرس فيها الصناعات المتعلقة بالكهرباء والسيارات والتجارة ودباغة الجلود وغير ذلك .

وللصحافة كما لا يخفى أثر بين فى النهضة الثقافية فى هذه البلاد ، لو لا أن الملاحظ أن الصحافة الخارجية وخاصة المصرية منها تلاقى رواجا واحتراما وتؤثر تأثيراً ملموسا فى حالة المملكة السعودية الثقافية ، وهذه المملكة تشبه فى ذلك الكويت والبحرين وعدن واليمن وغيرها من البلاد العربية التى تتأثر بصحافة مصر الثقافية تأثيراً ملحوظا ولا سيما بفضل المؤلفات المصرية فى شتى النواحى الأدبية والثقافية والإجتماعية . . . أما من ناحية الشعر والأدب ، فالحجاز بيئة هذا الشعر الأولى ، وفيه شعراء فطاحل مبرّزون ، بيد إنى لحظت أن الشعر الحجازى جرى فى الأعوام الخمسين السالفة على طريقة «الرواية» إلا فى السنوات الأخيرة حيث طبعت الدواوين والكتب ، والرواية أظهر أثراً وأوسع انتشاراً فى الحجاز ، وخاصة عند البدو الذين لا يفقهون من المطبوعات قدر ما يستفيدون من السماع ، وهم طيلة هذه الخمسين سنة لم تؤثر فى ثقافتهم هذه المطبوعات إلا طفيفاً ، بخلاف أبناء المدن الذين أخذوا العلم ونالوا قسطاً من المعرفة سواء على الطريقة القديمة أو على يد المدارس الحديثة . . . ومن المنتظر أن يكون للمبعوثين الذين ترسل بهم المملكة السعودية إلى الخارج أثر طيب وتأثير بالغ فى النهضة الثقافية حالما يرجعون إلى ديارهم ويعملون جاهدين على تطبيق ما استفادوه فى أنحاء الحجاز .

وأما عن النهضة الإقتصادية ، فقد تقدمت فى البلاد السعودية فى السنوات الأخيرة بالنسبة إلى ما كانت عليه الحالة الإقتصادية فيها فى الأعوام الخمسين السالفة ، وأرى أن ضعف تطور النهضة الزراعية فى هذه البلاد يرجع إلى أسباب أذكر منها أنه لم يكن للزراعة فى ميزانية الدولة شىء يذكر ، وأنه ليس ثمة أنهار جارية تعتمد عليها الزراعة ، وإنما تعتمد على الأمطار وهى نادرة من جهة وغير منتظمة من جهة أخرى ؛ وهذا هو السبب الذى من أجله اهتم الأسلاف بإقامة السدود والحواجز التى تحجز ماء السيول لإستخدامها فى الرى . . . وقد ظلت المساحات المزروعة فى هذه البلاد تقدر بحوالى مائتين وخمسين ألفاً من الأفدنة ، وقد رصد فى الميزانية السعودية أخيراً حوالى سبعة ملايين ريالا سعوديا للعمل على إنهاض الزراعة بعد أن كانت حركتها خامدة وإنتاجها ضئيلا لا يتناسب مع بلد يتطلب موارد كثيرة غير موارد الحج التى نقصت وتضعضعت بسبب الحرب العالمية وبسبب استعمالها فى تنظيم شئون الحج وراحة الحجاج . . على أنه يوجد إلى جانب مورد الحج فى المملكة السعودية موارد أخرى كمورد الزكاة ، وهذا المورد أيضا يتأثر بقلة الأمطار أو بغزارتها ، فهو مورد غير دائم إلا متى عمل الحجاز على تنظيم شئون الزراعة بحيث ينتعش الإنتاج ويسد العوز الذى تتطلبه النهضة الإقتصادية فيه ، وأضيف إلى ذلك مورد « الجمارك » ، وهو مورد هام يدر على الدولة السعودية كثيراً من الأموال ، كما لا ننسى مورد استثمار المعادن والاستثمار الصناعى وحاصلات أملاك الدولة . ومن هذه الموارد وتذبذبها بين الصعود والهبوط نشأت مشاكل إقتصادية هامة طوال الخمسين عاما الماضية ، مما حدا بالمملكة السعودية إلى الاهتمام بمسألة البحث والتنقيب عن النفط ، ذلك الذهب

الأسود فى أراضيها ، وقد لوحظ أنها تحوى فى باطن أراضيها كميات غير محدودة من هذا المعدن ، تعتبر مورداً رئيسياً هاما بالنسبة للثروة القومية ، فضلا عن قابليته للزيادة مع دوام البحث والكشف ، وقد ظلت نسبة المستخرج من البترول تتزايد بسرعة نظراً لوجود الدلائل على وفرة كميات النفط فى البلاد السعودية . وتعتبر آبار المملكة السعودية موارد هامة للنفط إلى جوار آبار البرقان فى الكويت وآبار البحرين والعراق وسواها من آبار الشرق العربى التى تتسابق الشركات الأمريكية والانجليزية إلى استغلالها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النهضة الإقتصادية فى مملكة آل سعود ، قد اهتمت أيضا بالمعادن المدفونة غير النفط ، ويوجد منها فى هذه المملكة الذهب والفضة والزنك والرصاص ، وقد أخذت « نقابة التعدين العربية السعودية » أخيراً إمتياز إستخراج المعادن الموجودة فى المملكة غير إمتياز إستخراج البترول .

بقى أن أشير إلى النهضة الإجتماعية فى الحجاز ، وأقول إن الحجاز هو البلد الوحيد الذى يدلف فى حياته الإجتماعية على أكثر التقاليد العربية الصحيحة ، والخلق العربى الأصيل كما أنه البلد الوحيد الذى ما زال يحترم أحكام الشريعة الإسلامية ويأخذ بها ، وعلى هذا نجد أن المثالية فى الأخلاق والتقاليد متمثلة فيه سائدة فى حياته الإجتماعية .

أما عن مستوى المعيشة فى هذه المملكة السعودية ، فهو أقرب إلى ارتفاع فى المدن الحجازية عنه فى البادية وقراها ، بيد أنه قد بات من المسلم به أن الحكومة السعودية لا تألوا جهداً فى الإهتمام بهذا المستوى ، سواء فى المدن أو عند البدو ، وأنا أرى أنها لو استطاعت أن ترفع هذا المستوى لدى أبناء البادية ، فإن ذلك سيدل الدلالة كلها على أن مستوى المعيشة فى كل الحجاز قد أصبح مرتفعا وقابلا أيضا للارتفاع .

ويمكن أن يقال اليوم عن العمران فى الحجاز أن الفكرة القائلة بأن بلاد العرب ما هى إلا خيام وأكواخ يجب أن تمحى من الأذهان ، لأن هذه البلاد قد قطعت منذ مؤتنف القرن العشرين شوطا بعيداً فى إنشاء المدن وإصلاحها وتشييد الدور والمنشآت وتعبيد الطرق وتخطيطها وشق طرق المواصلات وما إلى ذلك .

وجهة نظر

إدارة المعارف ، وإدارة الصحة وكذلك دوائر « الجمارك » والمالية والبلدية الخ . . . كلها دوائر تسير مختلف نواحى الحياة فى البلاد .

ولهذه الدوائر وللقائمين عليها الفضل الكبير فيما وصلت إليه البلاد من تطور فى هذه السنوات القلائل الأخيرة ، على أننا نجد بعض التعارض ، وعدم التناسق بين أعمال هذه الدوائر . ففى « المعارف » مثلا دائرة كبيرة تقوم بالأعمال العمرانية الخاصة بها ، وكذلك فى « إدارة الصحة » . فنجد المشرفين على هاتين الدائرتين وغيرهما يشغلون أوقات فراغهم فى مسائل بعيدة عن اختصاصاتهم .

فماذا يهم « المعارف » أو « الصحة » مثلا أن تُسلَّم هذه الأعمال العمرانية إلى « إدارة الأشغال » التى هى من اختصاصها . كإنشاء المدارس والمعاهد التعليمية للمعارف ، وإقامة المستشفيات والمصحات التى تحتاجها الصحة ؟ ! ! وهكذا فى بقية الدوائر .

إن « إدارة الأشغال » هى التى يجب أن تقوم بمثل هذه الأعمال وهى التى يجب أن تجهَّز بالمهندسين والفنيين لكى تُعهَد إليها جميع أعمال الدوائر الحكومية ، حتى يتفرغ المسئولون فى تلك الدوائر إلى اختصاصاتهم والقيام بها على أكمل وجه

ولا شك أن «إدارة الأشغال» لم تنشأ إلا للاضطلاع بمثل هذه المهام الحكومية .

« . . . »

هذا عرض سريع لكل نواحى النهضة فى المملكة العربية السعودية منذ أول القرن العشرين إلى اليوم . وقد رأينا أن هذه المملكة الشقيقة قد توصلت بفضل جهود عاهلها العظيم ، إلى طور جديد ومركز لا بأس به ، وأرجو ألا تقف عند هذا المركز ، بل تستمر فى رقيها ونهضاتها إلى الأمام وإلى الأمام فقط . . . !

احمد طه السنوسى

الجيزة